

26 ماي 2015

من وزير المالية  
إلى

1048

الموضوع: حول النظام الجبائي لعمليات إعادة الشراء  
المرجع: مكتوبكم المؤرخ في 20 ماي 2015

وبعد،

تبعاً لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتضمن طلبكم معرفة النظام الجبائي لعمليات الشراء مع التعهد بإعادة البيع للأوراق المالية في مادة الخصم من المورد بعنوان الضريبة على الشركات وفي مادة الأداء على القيمة المضافة، يشرفني إعلامكم بما يلي:

(1) في مادة الأداء على القيمة المضافة:

تعفى عمليات الشراء مع التعهد بإعادة البيع للأوراق المالية من الأداء على القيمة المضافة وذلك طبقاً للتشريع الجبائي الجاري به العمل.

(2) في مادة الخصم من المورد بعنوان الضريبة على الشركات:

باعتبار أن الأمر يتعلق بعملية شراء مع التعهد بإعادة البيع للأوراق المالية يتم بمقتضاها تحويل ملكية السندات فإن المحاصيل الناتجة عنها تصنف كقيمة زائدة متأتية من التفويت في سندات بصرف النظر عن تصنيفها بمقتضى التشريع المتعلق بها كفوائد وعليه فإن المبالغ المدفوعة في هذا الإطار لا تخضع للخصم من المورد بالنسبة إلى المقيمين وبالنسبة إلى غير المقيمين والمستقرين بالبلاد التونسية.

وتقبلوا، سيدي، فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسلام

عن وزير المالية وبتفويض منه

الحسين المصطفى  
والتشريع التونسي

الامضاء: حبيبة جراد الوائلي